رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له مع رئيس الوزراء الايطالي ماتييو رينتسي

الرئيس الغانم مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الإيطالي بيير فيرديناندو كازيني

التقى والوفد البرلماني المرافق له رئيس الوزراء ماتييو رينتسي ورئيس اللجنة الخارجية في مجلس الشيوخ بيير فيرديناندو كازيني

الغانم: رئيس وزراء إيطاليا أكد أهمية العلاقة مع الكويت واهتمام من الجانب الإيطالي بتوثيق وتطوير العلاقات المشتركة

الرئيس الغانم والوفد البرلماني المرافق له خلال المباحثات مع رئيس الوزراء الايطالي ماتييو رينتسي

الغانم والوفد البرلماني المرافق له مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الإيطالي بيير فيرديناندو كازيني

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له امس مباحثات مع رئيس الوزراء الايطالي ماتييو رينتسي.

وقال الرئيس الغانم في تصريح لـ «كونا» عقب المباحثات التي حضرها ايضا سفير الكويت لدى إيطاليا الشيخ علي الخالد الصباح ان رئيس الوزراء الإيطالي اكد اهمية العلاقة مع الكويت وأنها تربطها علاقات جيدة مع كل دول الجوار وقريبة من كل الاحداث في الاقليم.

وأضاف ان رئيس الوزراء الإيطالي اكد انه يسير بما اتفق عليه خلال زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك السابقة لإيطاليا.

وأشار الغانم الى ان هناك اهتماما من الجانب الإيطالي بتوثيق وتطوير العلاقات مع الكويت، مؤكدا ان اللقاء اتسم بالشفافية والصراحة بين الجانبين الإيطالي والوفد البرلماني الكويتي.

كما اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له امس مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الإيطالي بيير فيرديناندو كازيني.

وقال الغانم في تصريح لـ «كونا» عقب الاجتماع ان الوفد البرلماني الكويتي أطلع الجانب الإيطالي على آخر التطورات في المنطقة وخاصة ما يتعلق بملف الارهاب، مؤكدا اهمية توحيد الجهود والتنسيق السياسي الدولي لمجابهة خطر الارهاب.

وأشار الغانم الى ان اللقاء الذي حضره سفير الكويت بإيطاليا الشيخ علي الخالد الصباح تطرق الى تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين على الصعيد البرلماني خاصة ان كازيني يمتلك خبرة وعلاقات واسعة على المستوى الدولي كونه رئيسا سابقا للاتحاد البرلماني الدولي.

من جهته، اعتبر رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الإيطالي كازيني في تصريح لـ «كونا» اجتماعه مع الرئيس الغانم وأعضاء البرلمان الكويتي ممتازا، مضيفا انه عكس العلاقات البرلمانية بين ايطاليا والكويت القائمة على اسس وقيم مشتركة جامعة.

وقال كازيني ان القواسم المشتركة ترتكز على الحوار بين الاديان ومبدأ عدم شن اي حرب باسم اي دين، مشيرا الى ان الدين الاسلامي كما اوضح الرئيس الغانم ليس في جوهره اي ارهاب او عنف.

وأكد الرئيس السابق لمجلس النواب الايطالي قناعة بلاده بأهمية مواصلة علاقات الصداقة الخاصة بين البلدين والتي نمت منذ الغزو العراقي وتضامن ايطاليا مع قضيتها العادلة وحرصها على تكثيف العلاقات التجارية والاجتماعية. وأعرب في هذا الصدد عن تطلع إيطاليا الى جذب استثمارات كويتية اكبر كما ترغب في حضور اكبر للشركات والمؤسسات الإيطالية في الكويت والمساهمة في مشروعاتها التنموية.

وشدد رئيس لجنة الشؤون الخارجية على الاتفاق الكامل بين الجانبين على ان الحرب على تنظيم الدولة الاسلامية لا يمكن ان يقتصر على الصعيد العسكري بل تحتاج ايضا الى عمل كبير من التخصيب الثقافي والحضاري.

وأعرب رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الإيطالي عن تقديره لدعوة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لزيارة الكويت، مؤكدا عزمه تلبيتها في مطلع العام القادم.

ويضم الوفد البرلماني المرافق للغانم كلا من النواب فيصل الشايع ود. يوسف الزلزلة ود. محمد الحويلة وفيصل الدويسان وخلف دميثير العنزي وعبدالله العدواني ومبارك الحريص وماجد موسى المطيري.

تهنئة موريتانيا وألبانيا بالعيد الوطني

من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيات تهنئة إلى كل من رئيس الجمعية الوطنية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية محمد ولد ابيليل ورئيس مجلس الشيوخ محمد الحسن ولد الحاج ورئيس البرلمان في جمهورية ألبانيا الير ميتا وذلك بمناسبة العيدين الوطنيين لبلديهم.

إغلاق السفارة في الكويت وصعوبة سفرهم يستدعيان الوقوف إلى جانبهم

الحمدان يناشد وزير الداخلية إعفاء السوريين من غرامات التأخير بسبب عدم تجديد جوازاتهم

حمود الحمدان

ناشد النائب حمود الحمدان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد العمل على اعفاء السوريين المقيمين في البلاد من غرامات التأخير في تجديد جوازات سفرهم، موضحا أن عدم وجود سفارة لبلادهم وصعوبة اجراءات التجديد كانت سببا في تأخرهم.

وقال الحمدان في تصريح صحافي أمس إن معاناة الشعب السوري الشقيق تستدعي منا الوقوف إلى جانبهم في محنتهم، لاسيما من يقيمون معنا، لافتا إلى أن الكويت عرفت على مر العصور أنها بلد الخير والعطاء ومساعدة المحتاجين.

ولفت إلى أنهم يواجهون صعوبات عديدة في عملية تجديد جوازات سفرهم بعد اغلاق سفارتهم في البلاد، حيث يضطرون إلى ارسال جوازاتهم إلى الدول المجاورة التي في الغالب لا تسمح إلا بدخول اصحاب مهن معينة إليها، وبالتالي تزداد معاناتهم باللجوء إلى مكاتب تخليص المعاملات التي تستغل الموقف وتطلب منهم مبالغ كبيرة نظير تخليص معاملاتهم، اضافة إلى تأخر هذه المعاملات وضياعها في احيان، مما يتسبب لهم في مشاكل قانونية ومتاعب تضاف إلى متاعبهم في فقدان املاكهم واقربائهم في بلدهم نتيجة ما يحصل من عدم استقرار ومشاكل، مشيرا إلى أن الاسلام أمرنا بأن يقف المسلم إلى جانب أخيه المسلم في أوقات الشدة، ولا شك أن هذه من الاوقات التي يفترض أن نقف معهم في محنتهم.

وأضاف الحمدان أن حصول صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد على لقب «قائد الانسانية» وحصول الدولة على لقب «بلد الانسانية»، وذلك للمساهمات واعمال الخير الكثيرة، التي تم التبرع بها إلى مختلف دول العالم، تستدعي منا الوقوف إلى جانب اخواننا السوريين، خصوصا أنه تربطنا بهم روابط العروبة والاسلام، مشيرا إلى أن أهل الكويت جبلوا على عمل الخير ومساعدة المحتاجين.

واشار إلى أن اخواننا السوريين المقيمين في الكويت هم أولى من غيرهم بمثل هذه المساعدات، معربا عن أمله في أن تكون هناك لفتة إنسانية من قبل وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد لاعفائهم من غرامات التأخير المترتبة على تعطلهم في تجديد جوازات سفرهم وإنهاء معاناتهم.

العوضي يدعو الحكومة إلى ضرورة التأني في طرح مشروع التجنيد الإجباري

أكد النائب كامل العوضي ان التجنيد الالزامي اثبت فشله في السابق وأدى الى الاضرار بالشباب وكان سيفا مصلتا على مستقبلهم، مطالبا بأن يكون القانون الجديد الذي تنوي الحكومة طرحه مختلفا شكلا ومضمونا عما كان مطروحا في السابق. وشدد العوضي على ضرورة التأني قبل طرح مشروع قانون التجنيد الالزامي وان تكون هناك دراسة شاملة لهذا المشروع تأخذ في الاعتبار سلبيات القانون السابق واسباب فشله وايجابياته وتحدد الاهداف المرجوة من القانون الجديد والفئات العمرية المستهدفة.

وقال ان المدة الزمنية لخدمة التجنيد الالزامي السابقة كانت احد اهم اسباب فشله بل كانت عائقا امام تحقيق الشباب لطموحاتهم ومستقبلهم. وأكد العوضي أن فكرة التجنيد الالزامي من حيث المبدأ والتطبيق تتنافى مع ما دعت اليه الحكومة من ترشيد في النفقات، اذ انها تستنزف موارد الدولة بشكل كبير، كما هو حاصل في الدول التي تتبنى سياسة التجنيد الالزامي بشكل منهجي وتنفق مليارات الدولارات على مجندي الالزامي رغم عدم استفادة أي جيش منهم كما أثبتت التجربة، بل أن مجندي الاجباري يشكلون عبئا ماديا ومعنويا على القوة الرئيسية في الجيوش وهي فئة المتطوعين الذين يكرسون حياتهم للخدمة العسكرية ولا يعتبرونها فترة اجبارية مزعجة من حياتهم كما هو الحال في الخدمة الالزامية، لافتا الى ان عدد السكان الصغير في الكويت لا يستوجب أن يكون ثلثه أو أكثر في الخدمة العسكرية.

وشدد على ضرورة ألا تتجاوز مدة التجنيد في القانون المقترح عن 150 يوما بما فيها مدة 45 يوما فترة تعليم حمل السلاح ونشر الثقافة العسكرية وخدمة العلم، وألا يقتصر مكان الخدمة الإلزامية على وحدات الجيش فقط بل يتم توزيع خدمة المجند على الجيش والشرطة والحرس الوطني والاطفاء والاستفادة منهم في الخدمات العامة للمجتمع الكويتي بحسب الكفاءة ورغبة المجند. واشار العوضي الى ان توزيع المجندين على اماكن عمل ذات طبيعة عسكرية غير وحدات الجيش سيتيح لهم فرصة التعرف على هذه الاماكن وطبيعة عملها وفرصة التطوع فيها او بوحدات الجيش. ورفض العوضي ربط التجنيد الالزامي بالقضاء على الظواهر السلبية، مؤكدا انه لا توجد أي صلة بين تطبيق التجنيد ومحاربة الظواهر السلبية، فكل قضية بعيدة كل البعد عن الأخرى، فالظواهر السلبية هي قضية اجتماعية تبدأ وتنتهي من البيت ويمكن القضاء على الظواهر السلبية من خلال التربية الصحيحة ومن خلال الجامعات والمعاهد والنوادي بمساعدة المؤسسات الاجتماعية والدينية ووزارة الاعلام ووزارة الشباب عن طريق الاندية الرياضية التي يتطلب منها احتضان الفئات العمرية الناشئة وتوعيتها دينيا وأخلاقيا. وأضاف أنه لا يجوز معاقبة كل الشباب الكويتي من اجل قلة قليلة متهمة بظواهر سلبية، مؤكدا أن التجنيد في كل دول العالم باعث على الإحباط وضياع عامين من عمر الإنسان دون فائدة تذكر. ورأى العوضي أن فكرة التجنيد تتنافى مع ما ذهبت اليه الحكومة من تشجيع الشباب الكويتي على الانخراط في العمل الخاص من خلال قانون دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة.

وقال: هل يعقل أن مواطنا يبدأ في تأسيس مشروعه الصغير من خلال قانون دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ويبدأ في تحقيق هدفه ثم تأتي الحكومة وتجبره على التوقف من أجل تأدية خدمة التجنيد لمدة عامين؟ وهل يستقيم الأمر بين التوفيق بين عمله الخاص والتجنيد؟ واستطرد العوضي قائلا: ان عملية سد النقص في الطاقة البشرية الذي تعاني منه الوحدات العسكرية لا يعالج بهذه الطريقة بل يتم من خلال مراجعة شاملة للرواتب والمزايا للعاملين في القطاع العسكري بحيث تصبح الوظيفة العسكرية جاذبة ومرغوبة ومحببة لدى الشباب، مبينا ان الأموال المقرر صرفها على التجنيد الإلزامي يمكن إنفاقها على مرتبات العسكريين المتطوعين إضافة الى توسيع نطاق القبول في الكليات العسكرية. وقال: اذا كانت الحكومة تهدف من وراء التجنيد الى نشر الثقافة العسكرية وحمل السلاح وخدمة العلم فعليها وضع برنامج زمني على ان يكون قبل التعيين بثلاثة أشهر وهي مدة انتظار دور التوظيف بعد انتهاء فترة الدراسة. وختم العوضي حديثه مقترحا تضمين المرحلة النهائية من الثانوية العامة أو المعاهد التطبيقية أو الجامعات منهجا أو دورة تتعلق بالثقافة العسكرية وحمل السلاح ليأخذ الشباب فكرة عن العسكرية وقد تشكل لهم حافزا للانخراط في السلك العسكري لاحقا.

كامل العوضي

الحريجي يستفسر عن إدارة الطب الشرعي

سعود الحريجي

وجه النائب سعود الحريجي سؤالا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه: نمى الى علمنا ان طبيبة كويتية قامت بالانقطاع عن العمل في ادارة الطب الشرعي بوزارة الداخلية لمدة سنة كاملة وتم صرف راتبها بالكامل لها رغم انقطاعها عن العمل بعد انتهاء بعثتها الدراسية في اكتوبر 2011، بل وحصلت على تقدير امتياز في تقرير الكفاءة عن فترة انقطاعها عن العمل وذلك بمساعدة مسؤولين بالادارة.

لذا، ارجو افادتي بما يلي:

1 ـ هل صحيح ان طبيبة كويتية قامت بالانقطاع عن العمل في ادارة الطب الشرعي بوزارة الداخلية لمدة سنة كاملة وتم صرف راتبها بالكامل لها رغم انقطاعها عن العمل بعد انتهاء بعثتها الدراسية في اكتوبر 2011؟

2 ـ وهل تقدمت بطلب اجازة بحد اقصى 3 اشهر بعد انتهاء مدة بعثتها الدراسية ام لا؟

3 ـ وما تاريخ تعيين الطبيبة المذكورة في الطب الشرعي، وهل استوفت الفترة القانونية للحصول على البعثة الدراسية او اجازة من دون راتب؟

4 ـ كيف تفسر استمرار صرف الراتب الشهري للطبيبة المذكورة رغم انقطاعها عن العمل لمدة عام كامل وعدم حصولها على اجازة، ومن المسؤول عن شبهة الاختلاس هذه التي طالت المال العام؟

5 ـ كيف حصلت الطبيبة المذكورة في تقرير الكفاءة على تقدير امتياز عن فترة الانقطاع عن العمل، ومن المسؤول عن هذا التزوير في الاوراق الرسمية؟

6 ـ هل تم التحقيق في تلك الواقعة مع مدير الطب الشرعي ومساعد المدير ام لا، وان كانت الاجابة بالايجاب ارجو تزويدي بنتائج التحقيق، وان كانت بالنفي فمن المسؤول عن هذا التسيب في الطب الشرعي، ومن ساعد الطبيبة على تقديم معلومات غير صحيحة للادارة ادت الى حصولها على الراتب لمدة سنة من دون وجه حق لانقطاعها عن العمل من دون اجازة رسمية، فضلا عن حصولها على تقدير امتياز في تقدير الكفاءة؟